



آلية الممارسات العادلة والحيادية وعدم التمييز على مستوى أعضاء هيئة التدريس- الطلاب- العاملين

القسم: الجامعة - عام

رقم الإجراء :

تاريخ موافقة مجلس الكلية/ الجامعة :

تاريخ آخر تعديل :

الجهة المسؤولة عن التنفيذ:

- القيادات الأكاديمية
- مدير عام الشؤون الإدارية

الهدف من الآلية:

تهدف هذه الآلية إلى تحديد الوسائل والإجراءات التي يتم تطبيقها على مستوى كليات الجامعة وإداراتها لتحقيق الممارسات العادلة والحيادية وعدم التمييز على مستوى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، والطلاب والعاملين، وتيسير سبل التواصل مع الإدارة لخلق مناخ من الترابط والتآلف يحفز الجميع على التعاون وبذل الجهد. كما تهدف هذه الآلية إلى التأكيد على الالتزام بالشفافية والديمقراطية في اتخاذ القرارات وعدم الانفراد بالسلطة، وعدم التفريق بين العاملين بالجامعة- من كافة الفئات- على أي أساس أو معايير غير عادلة.

الآلية:

تحرص جامعة ٦ أكتوبر على تطبيق الإجراءات التالية لضمان الممارسات العادلة على مستوى جميع الفئات العاملة بالجامعة، ومن ذلك:

أولاً: ضمان العدالة وعدم التمييز بين أعضاء هيئة التدريس

- وجود دليل تنظيمي يعرف كافة الوظائف الأكاديمية بما يتوافق مع القوانين واللوائح المنظمة لذلك، ويتم تطبيقه كأساس للعمل الأكاديمي في الجامعة.
- تحقيق تكافؤ الفرص في الترقيات، والبعثات والمؤتمرات وتوزيع كافة الأعمال.
- عدم التمييز بين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم على أساس الدين أو اللون أو الجنس أو الانتماءات.
- احترام حقوق الملكية الفكرية، وتبادل الآراء، والنقد العلمي البناء.
- الحرص على العدالة في توزيع الساعات التدريسية، والساعات المكتبية، وعدد المراقبات في توقيتات الامتحانات، وعدد الطلاب المكلف بالإشراف عليهم في نظام الإرشاد الأكاديمي.
- عدم ممارسة أي ضغوط على أفراد الهيئة المعاونة لاختيار موضوع بحث معين أو عضو هيئة تدريس محدد.
- تطبيق آليات تعيين أعضاء هيئة التدريس وأعضاء الهيئة المعاونة وفق الخطط والقواعد المعلنة.
- مراعاة التخصصات عند تعيين أعضاء هيئة التدريس /الهيئة المعاونة .
- تطبيق أسس العدالة في توزيع المكافآت والحوافز في ضوء القواعد المعمول بها في الجامعة.
- تطبيق أسس العدالة وتكافؤ الفرص في الترشيح للمؤتمرات الداخلية والخارجية بين أعضاء هيئة التدريس /الهيئة المعاونة في ضوء القواعد المعمول بها في الجامعة.
- وجود نظام للمساءلة والتحفيز لأعضاء هيئة التدريس /الهيئة المعاونة
- وجود دليل للأخلاقيات المهنية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم يتضمن القواعد الأخلاقية المنظمة لكافة الأعمال والعلاقات

داخل المجتمع الأكاديمي.

ثانياً: ضمان العدالة وعدم التمييز بين الطلاب

- تطبيق القواعد على جميع الطلاب وتحقيق المساواة في فرص التعليم وشروط القبول والاختبارات والمقابلات الشخصية.
- عدم التمييز بين الطلاب على أساس الدين أو النوع أو الانتماءات.
- عدم التمييز بين الطلاب سواء في المميزات والمكاسب التي يمكن أن يحصلوا عليها (وفق اللوائح) أو في طريقة التعامل أو عند التقييم.
- اتخاذ الإجراءات التي تضمن عدم قيام أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالتدريس أو الاشتراك في أعمال الكنترول عند وجود أحد الأقارب (حتى الدرجة الرابعة) بين الطلاب.
- يتم توزيع الطلاب على التخصصات المختلفة طبقاً لمعايير محددة ومعلنة، وبدون أي استثناءات قد تضر بفرد أو مجموعة.
- تحديد القواعد التي يتم على أساسها اختيار الطلاب للاشتراك في الأنشطة الداخلية أو الخارجية، أو أي مشاركة تتضمن أية امتيازات أو حوافز أو جوائز.
- ترتيب أسماء الطلاب في الكشوف أبجدياً، وكذلك في أرقام الجلسات للامتحانات.
- يجب الإعلان عن أسماء الطلاب اللذين تم منحهم جوائز (عينية أو مادية) مع توضيح مبررات الحصول عليها لأقرانهم من الطلاب.
- الإعلان منذ بداية العام الدراسي عن طرق التقييم المختلفة، وتوزيع الدرجات، ولا يسمح بتعديل ما تم الاتفاق عليه بواسطة أي فرد أو قسم إلا بعد إعلان المبررات الحتمية التي أدت إلى ذلك، وبعد إعلام الطلاب.
- تطبيق آلية لاكتشاف الطلاب والمتقوين والمتعثرين وتقديم الدعم اللازم لهم.
- اتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن عدالة التقييم والاختبارات بكافة أنواعها، ويراجع في ذلك (دليل القواعد التنظيمية للامتحانات بجامعة ٦ أكتوبر).
- إصدار مدونة للسلوك الطلابي تتضمن كافة حقوق الطلاب وواجباتهم، والعقوبات التأديبية للمخالفات المختلفة، والالتزام بتطبيق ذلك بشفافية وعدالة.
- تطبيق آلية لتلقي شكاوي ومقترحات الطلاب، وآليات للتظلم يتم الإعلان عنها للطلاب عن طريق العديد من وسائل النشر وعلى رأسها دليل الطالب.
- تطبيق عملية تقييم الطلاب للمقررات الدراسية بصورة دورية، واتخاذ إجراءات الاستجابة لرأي وتعليقات الطلاب.

ثالثاً: ضمان العدالة وعدم التمييز بين العاملين

- وجود دليل تنظيمي يعرف كافة الوظائف الإدارية بالجامعة بما يتوافق مع القوانين واللوائح المنظمة لذلك، ويتم تطبيقه كأساس للعمل في إدارات الجامعة المختلفة.
- وجود دليل للأخلاقيات المهنية للإداريين يتضمن القواعد الأخلاقية المنظمة لكافة الأعمال والعلاقات داخل المجتمع الأكاديمي.
- تحقيق تكافؤ الفرص في الترقيات، طبقاً للقوانين المنظمة بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى، وكذا في الترشيح للدورات التدريبية، وفي توزيع كافة الأعمال.
- تطبيق كافة الإجراءات التي تضمن عدم وجود حواجز في الاتصال بين العاملين والإدارة .
- وجود اجتماعات دورية مفعلة بين العاملين بالإدارات المختلفة والإدارة.
- مراعاة التخصصات عند تعيين العاملين.
- تطبيق أسس العدالة في توزيع المكافآت والحوافز في ضوء القواعد المعمول بها في الجامعة.

رابعاً: الاستجابة للشكاوي والمقترحات

- تطبق الجامعة في الوقت الحالي سياسة الباب المفتوح في التعامل مع الشكاوي والمقترحات الخاصة بالعاملين من كافة

الفئات، إذ يحق للعاملين التقدم بالشكوى أو المقترح وعرضه على مستوى القيادة الأعلى ومناقشته لحين البت فيه، كما أن له الحق إذا لم تكن هناك استجابة من القيادة المباشرة له أن يصعد الشكوى أو المقترح للمستوى القيادي الأعلى.

- بالنسبة للطلاب، فهناك آلية للتقدم بالشكاوي والمقترحات تتمثل في صندوق الشكاوي والمقترحات على مستوى كل كلية، ثم صندوق الشكاوي والمقترحات المباشر إلى مكتب نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب.
- فيما يخص تظلم الطلاب من نتائج الامتحانات، فيتم تطبيق آلية للتظلمات في جميع كليات الجامعة.

إجراءات تصحيح الممارسات غير العادلة

- تقوم لجنة المراجعة الداخلية بالكلية بإبلاغ القسم عن أي تجاوزات أو ممارسات غير عادلة أو حالات عدم الالتزام بأخلاقيات المهنة.
- تدرس إدارة الكلية وقائع الممارسات غير العادلة وحالات عدم الالتزام بأخلاقيات المهنة للوقوف على أسباب وقوعها واقتراح الحلول المناسبة لها والوسائل التي تحول دون تكرارها.
- تقوم إدارة الكلية باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بما يتفق مع اللوائح والقوانين العاملة بالجامعة.

مجال التطبيق

تسري هذه السياسة وتنطبق على كل من:

- القيادات الأكاديمية
- أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم
- الموظفين الإداريين
- الممتحنين الخارجيين وأعضاء لجان التحكيم
- أصحاب المصالح الآخرين وفقاً لما يقتضيه الحال

الرقابة والمتابعة والتقييم:

- يتابع مجلس الجامعة ومجالس الكليات ومديرو الإدارات تنفيذ هذه السياسة من خلال مراجعة الحالات والتعاملات المختلفة وتتخذ الإجراءات المناسبة.
- يعمل بهذه السياسة منذ إقرارها، وتبلغ للأطراف المعنية، وتخضع للمتابعة والتقييم وفقاً لما تقتضيه الحاجة.

السياسات الأخرى ذات العلاقة

- آلية الممارسات العادلة في تقويم الطلاب.
- سياسة ضمان عدم تعارض المصالح.
- سياسة ربط الحافز بالإنتاج.
- سياسة تعيين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم.
- آلية الشكاوي والمقترحات.
- آلية التظلم من نتائج الامتحانات.